

# (NASKAH PUBLIKASI)

## آثار الطلاق في الفقه الإسلامي والقانون الإندونيسي

(دراسة مقارنة ميدانية في مدينة سولو)

قدمت هذه الرسالة إلى برنامج الماجستير الفكر الإسلامي جامعة سوراكرتا المحمدية استكمالاً

لنيل درجة الماجستير في قسم الفقه وأصوله



إعداد الطالبة

حنان صالح عبدات

رقم القيد: O.000090060

برنامج الماجستير الفكر الإسلامي

جامعة سوراكرتا المحمدية

2012-2011

## NASKAH PUBLIKASI

### آثار الطلاق في الفقه الإسلامي والقانون الإندونيسي

(دراسة مقارنة ميدانية في مدينة سولو)

Fenomena Pasca Perceraian Dalam Figih Islami Dan Undang Undang  
Indonesia

(Penelitian Perbandingan Studi Lapangan Di Kota Solo)

Disusun Oleh:

Hanan Saleh Abdat

NIM : O. 000090060

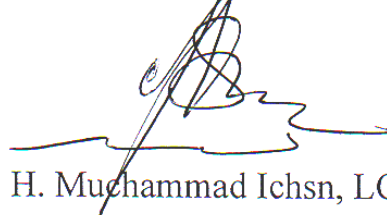
Naskah Publikasi ini telah disetujui oleh:

PEMBIMBING I



M. Muinudinllah Basri, MA

PEMBIMBING II



Dr. H. Muchammad Ichsn, LC., MA

## ملخص

العنوان آثار الطلاق في الفقه الإسلامي والقانون الإندونيسي (دراسة مقارنة بين مدينتي سولو).

الباحثة : حنان صالح عبدات.

رقم القيد : 000090060 . O.

الطلاق ظاهرة عامة في جميع المجتمعات ويبدو أنه يزداد انتشاراً سريعاً في الأزمنة الحديثة في إندونيسيا عموماً وفي مدينة سولو خصوصاً. ولا شك أن الطلاق يترتب عليه آثار معنوية ومالية واجتماعية. حيث تختصر آثار الطلاق المعنوية والمالية في خمسة أمور: العدة – والمتعة – والنفقة – والرضاعة – والحضانة. وقد راعى الإسلام تلك الآثار فألزم الواجبات وصان الحقوق، فحث على أدائها وعدم التساهل فيها. ولكن اليوم كثيراً ما نجد الثغرات في قانون الأحوال الشخصية المتعلقة بالطلاق في إندونيسيا والجهل بأحكام الفقه الإسلامي. فكان الهدف من كتابة هذه الرسالة مقارنة القانون الإندونيسي بمنظور الفقه الإسلامي في مسألة آثار الطلاق وقضاياها والمعرفة بمدى تطبيق تلك الآثار في الواقع الإندونيسي.

وقد تناولت الباحثة على كتابة هذه الرسالة بين النظرية والتطبيق فنهجت المنهج الاستقرائي لأحكام الفقه الإسلامي ومنهج النقد المقارن لقوانين الأحوال الشخصية الخاص في قانون الزواج في إندونيسيا رقم 1 لعام 1974 في باب الطلاق ومقارنتها بتطبيقات المجتمع الإندونيسي الإسلامي مدعمة في ذلك بالمنهج الميداني مع كشف البيانات الصادرة من المحكمة الدينية بمدينة سولو فيما يتعلق بمسائل الطلاق.

وخلاصة القول أنه لا بد من سد تلك الثغرات الموجودة في قانون الزواج الإندونيسي رقم 1 لعام 1974 الخاص في باب الطلاق بحيث تتماشى مع روح الشريعة الإسلامية.

الكلمات الرئيسية : آثار ، الطلاق ، الفقه الإسلامي ، قانون الزواج الإندونيسي ، مدينة سولو

## **Abstract**

Divorce is an old social problem and it is a common phenomenon in all societies. Nowadays, it seems to be increasing rapidly in Indonesia in general and especially in the city of Solo. There is no doubt that divorce has moral, financial and social effects. The moral and financial effects of divorce come in five things: iddat, the period in which the widow is not allowed remarrying, composition given to a divorced woman, alimony, breastfeeding and the nursery. Islam has taken into account those effects so it binds duties and maintains rights. It emphasized on the importance of duties and rights and not to take them for guarantee. But today with the ability to play on the law of personal status concerning divorce in Indonesia and the ignorance to the provisions of Islamic jurisprudence, a lot of problems and differences on divorce and its issues have increased.

The researcher, when writing this study, has talked in both theory and application. She followed the inductive approach to the provisions of Islamic jurisprudence and the methodology of criticism compared to the laws of personal status on the Marriage Law in Indonesia No. 1 of 1974 in the section of divorce. She compared them to the applications of Indonesian Muslim society and she supported that with a field study. She also revealed the data issued by the Religious Court related to divorce issues in Solo city.

To sum up, we must fight against the indirect ways of playing with the law in the Indonesian Marriage Law No. 1 of 1974 especially in the section of divorce. Also, organizing the activities of institutions and courses related to the family in educating the community about their rights and duties that go with the spirit of Islamic law.

**Keywords:** Keywords: effects , divorce, Islamic jurisprudence, the Indonesian Marriage Law, Solo city.

## المقدمة

الحمد لله الذي لا يؤدى شكر نعمة من نعمه إلا بنعمة منه ، أحمدته حمداً كما ينبغي لكريم وجهه، ونستعينه استعانة من لا حول ولا قوة إلا به، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون. اللهم صل وسلم عليه، وعلى آله وأصحابه، وعلى من اهتدى بهديه، واستمسك بسنته إلى يوم الدين.

أما بعد :

إن استقرار الحياة الزوجية غاية من الغايات التي يحرص عليها الإسلام، والزواج إنما يعقد للدوام، وهو من أقدس الصلات وأوثقها فسماه الله بالميثاق الغليظ. ولكن قد يعترض النكاح القائم بالفعل ما يحول دون تحقيق أهدافه، أو يطرأ عليه ما يمنع استمراره شرعاً، أو يطرأ على العقد ما يستوجب نقضه من أصله، وإبطاله من مبتدئه.

فعندئذ إن أبقينا على العلاقة بين الرجل والمرأة فقد تتبدل المودة بغضاً، والرحمة سخطاً أو تبقى على علاقة أمر الشرع أن تقطع، أوتهى في الأصل أن توجد، ومن هنا شرع الله سبحانه وتعالى الطلاق دفعا للأضرار، أو منعا لبقاء ما أمر الله أن يقطع، أو رفعاً لما ليس من حقه اللزوم. ففي حالة استحالة العشرة بين الزوجين، واستحالة العلاج يأتي الطلاق كمخرج لزواج فاشل لا يحقق أهدافه.

وقد جاء الإسلام بنوره على البشرية فسان الحقوق وفرض الواجبات بإنصاف وعدل، فأحاطنا بسياسج من العناية والاهتمام حتى وفي أسوأ الحالات - حالة الطلاق - فلم يترك شيئاً من أمور الحياة إلا وكانت واضحة وبينة فإورد لنا الأحكام بحكمة جليلة فائقة الشمولية تتحقق فيها كمال العدالة.

فكما شرع الإسلام أحكاماً في الطلاق شرع لنا آداباً وما يلزم في آثار ما بعد الطلاق ، فقد ذكر الطلاق في القرآن في تسعة عشر موضعاً وفي كل موضع منها كفل حقاً للمرأة وحفظ للأبناء حقهم في النسب والنفقة والرعاية، فخص المرأة حفاظاً لها، وإعزازاً لكرامتها، فضمن لها الحقوق وأنصفها بعد أن كانت مهانة في الجاهلية.

فبنظرة سريعة لما يحدث في المجتمع الإندونيسي المسلم يشخص لنا معاناة الأبناء والزوجات أحياناً، فنجد أن المرأة بمجرد وقوع الطلاق تغادر منزل زوجها- فضلاً عما إذا طردها الزوج منه- وبعد مغادرتها للمنزل تنقطع كل الصلات بينها وبين المطلق فلا يلتزم تجاهها بأي التزامات مالية في فترة العدة، وإن كان لديها أطفال فقد يحرمها من أخذهم وحضانتهم أو حتى رؤيتها لهم.

ولقد نظرت الباحثة لما حولها فوجدت شريعتنا الغراء والتي وضعها الله الخبير العليم فطر الإنسان وعلم خباياه وأمراضه. فعالجه بما يزيل علله ويمحو أدرانته ويهيئ له الحياة الهادئة المطمئنة وجدتها ولكن لم تجد تطبيقاً يقينياً لها.

وهذا الواقع المرير هو الذي يدفع الباحثة إلى أن تستجلي هذه الحقائق مرة أخرى بإجراء الدراسة عن آثار الطلاق ومدى موافقتها للأحكام الشرعية في المجتمع الإندونيسي الإسلامي بمدينة سولو، وإيجاد الحلول الفقهية في هذا الصدد.

## الإطار الفكري

الطلاق عقد متوافق على اللفظ والنية ، وقد اتفق أهل العلم على تقسيم الطلاق من حيث اللفظ إلى قسمين : صريح وكناهي.

فالطلاق الصريح : هو الذي يقع بألفاظ صريحة في الطلاق ويلحق بالطلاق الصريح ما اشتهر استعماله عرفاً. فالطلاق الصريح يقع بمجرد صدور اللفظ ممن يملك الطلاق ولو لم يقصد فلا يحتاج الطلاق الصريح إلى نية كما قرر ذلك أهل العلم ، قال الشيخ ابن قدامة المقدسي : " قد ذكرنا أن صريح الطلاق لا يحتاج إلى نية بل يقع من غير قصد ولا خلاف في ذلك " <sup>1</sup>.

وأما الطلاق الكناهي فيكون باستعمال ألفاظ تحمل الطلاق وغيره كقول الزوج لزوجته أخرجي من المنزل أو إلحقي بأهلك أو خلعت سبيلك ونحو ذلك من الألفاظ. والطلاق بالكناية يقع إذا قصد الزوج الطلاق ونواه وأما إذا لم يقصده ولم ينوه فلا يقع. وهذا لأن الألفاظ الكنائية تحمل الطلاق وغيره فلا يصرف اللفظ

<sup>1</sup> ابن قدامة ، الشيخ موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد المقدسي ، المغني ، دار الكتاب العربي عام 1392هـ- 1972م ، ج 3 ص 397.

إلى الطلاق إلا بالنية وأما وقوعه بالنية فلا أن اللفظ يحتمله فيصرف إليها بها<sup>٢</sup>. ومما يدل على اعتبار النية في الطلاق الكناي ما ورد في الحديث عن عائشة رضي الله عنها: " أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت: أعوذ بالله منك. فقال لها : " لقد عدت بعظيم ، إلحقي بأهلك " رواه البخاري<sup>٣</sup>.

وفي الصحيحين وغيرهما في حديث تخلف كعب بن مالك لما قيل له : إن رسول الله ﷺ يأمر أن تعتزل امرأتك فقال : أطلقها أم ماذا أفعل؟ قال : " بل اعتزلها فلا تقربنَّها " فقال : لإمرأته إلحقي بأهلك. فأفاد الحديثان أن هذه النقطة تكون طلاقاً مع القصد ولا تكون طلاقاً مع عدمه<sup>٤</sup>. ومن هذا المنطلق بين لنا الشارع صفة وقوع الطلاق من حيث الصيغة.

## مشكلة البحث

أ. ماهي آثار الطلاق بمنظور الفقه الإسلامي؟

ب. ما مدى آثار الطلاق بمدينة سولو قانونا وواقعيا؟

ت. هل توافق أم تخالف آثار الطلاق في قانون الأحوال الزواج الإندونيسي لأحكام الشريعة؟

## أهداف البحث

أ. تجلية كمال الشريعة في تحقيق أعلى مراتب العدالة وتحقيق مصالح الناس فيما يتعلق بالطلاق وآثاره.

ب. كشف الحقائق الميدانية في تطبيق آثار الطلاق في المجتمع الإندونيسي الإسلامي بمدينة سولو.

ت. معرفة نقاط القوة والضعف في قانون الزواج الإندونيسي بمدى موافقتها ومخالفتها لأحكام الشريعة.

---

<sup>٢</sup> الموسوعة الفقهية ج 29 ص 26.  
<sup>٣</sup> صحيح البخاري ج 13 ص 247 رقم 5254.

<sup>٤</sup> أبو الطيب ، صديق بن حسن بن علي الحسني ، الروضة الندية ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ج 2 ص 263-264.

## مفهوم الطلاق:

**لغة :** أَطْلَقْتُ الْأَسِيرَ: أَي خَلَّيْتَهُ ، وَبَعِيرٌ طُلُقٌ: أَي غَيْرٌ مُقِيدٌ، وَطَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقًا وَطَلَّقَتْ هِيَ تُطَلِّقُ طَلَاقًا فَهِيَ طَالِقٌ وَطَالِقَةٌ، وَنَاقَةُ طَالِقٍ: أَي مَرْسَلَةٌ تَرعى حَيْثُ شَاءَتْ.<sup>٥</sup>

يتضح لنا من أقوال علماء اللغة: إن معنى الطلاق في اللغة هو حل القيد سواء كان حسيًّا أو معنويًّا وربما يستعمل في الإرسال والترك.

**شرعا :** "حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه".<sup>٦</sup>

## حكم الطلاق:

لقد اتفق الجمهور أمام الإمكانية الشرعية في إنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق على عدم اللجوء إليه إلا عند الحاجة والضرورة ثم اختلفوا بعد ذلك هل الأصل فيه للحظر أم للإباحة؟  
وخلاصة ما قاله الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

**القول الأول:** أن الأصل في الطلاق هو الإباحة، وهذا ما ذهب إليه الإمام القرطبي فقال عند تفسيره لقوله تعالى: {الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ<sup>ط</sup> فَإِمْسَاكَ<sup>ط</sup> بِمَعْرُوفٍ<sup>ط</sup> أَوْ تَسْرِيحُ<sup>ط</sup> بِإِحْسَنٍ<sup>ط</sup> .... }<sup>٧</sup>. وجاء في المبسوط للإمام السرخسي " وإيقاع الطلاق مباح وإن كان مبغضاً في الأصل عند عامة العلماء"<sup>٨</sup>.

<sup>٥</sup>الجوهرى ، الصحاح : ج 4 ص 1518-1519، باب القاف فصل الطاء

<sup>٦</sup>الشريبي، مغني المحتاج ، ج3، ص279.

<sup>٧</sup>سورة البقرة الآية229.

<sup>٨</sup>السرخسي، شمس الدين ، المبسوط ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 3 عام 1398هـ- 1978م ، ج6ص2.



أما القول الثاني: أن الأصل فيه الحظر والمنع وإنما أبيح لحاجة، فقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن الأصل في الطلاق الحظر وإنما أبيح منه قدر الحاجة"<sup>٩</sup>.

وإلى هذا ذهب الأحناف على الأرجح من أقوالهم يقول العلامة ابن العابدین: "وأما الطلاق فالأصل فيه الحظر بمعنى أنه محظور إلا لعارض يبيحه وهو معنى قولهم الأصل فيه الحظر والإباحة للحاجة إلى الخلاص فإذا كان بلا سبب أصلاً لم يكن فيه حاجة إلى الخلاص بل يكون حقاً وسفاهة رأي وبمجرد كفران النعمة والإيذاء بها وبأهلها وأولادها"<sup>١٠</sup>.

ومن هنا يمكنني القول أن الأصل في الطلاق الحظر لأن الأصل في الزواج هو الإستمرار والبقاء، وأن الطلاق ما هو إلا تشريع استثنائي يلتجأ إليه عند الضرورة القصوى.

وقد يعتري الطلاق أحكام تختلف باختلاف دواعيه، فقد يكون مكروهاً إذا أوقعه الزوج من غير سبب يضطره أو دافع يدفعه إلى إيقاعه.

وقد يكون واجباً في طلاق الحكيم في الشقاق إذا رأيا المصلحة فيه، وفي الإيلاء إذا آلى الزوج منها ولم يفيء إليها، لقوله تعالى: {لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ<sup>ط</sup> فَإِن فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ

غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٨﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٩﴾}

وقد يكون مندوباً عند خوف التقصير من الزوج في حق الزوجة في عشرتها أو غيرها لبغضه أو غيره، أو لم تكن عفيفة.

وقد يكون محرماً في الطلاق البدعي كأن يطلق المدخول بها في حال الحيض من غير حمل أو أن يطلقها في طهر جامعها فيه.

<sup>٩</sup> ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم، الفتاوى الكبرى ، تحقيق: أنور الباز-عامر الجزار ، الرياض : مكتبة العبيكان ، ط 1 عام 2005 ، ج3 ص16.

<sup>١٠</sup> ابن العابدین ، محمد أمين ، رد المحتار على الدر المختار، بيروت : دار الفكر ، ط 2 عام 1386هـ-1966م ، ج 3 ص228.

<sup>١١</sup> سورة البقرة الآية: 226-227.

## أقسام الطلاق من حيث اعتبار حل مراجعة الزوج لزوجته أو عدمه:

1. الطلاق الرجعي : عند جمهور الفقهاء هو الطلاق الذي يملك فيه المطلق دون الثلاث - طلاقاً أو

طلقتين - بغير عوض رد مطلقته المدخول بها إلى النكاح مادامت في العدة بغير إذنها أو رضاها.

قال ابن قدامة: "الرجعة لا تفتقر إلى ولي، ولا صداق، ولا رضی المرأة، ولا علمها، بإجماع أهل

العلم"<sup>١٢</sup>.

2. الطلاق البائن : هو الطلاق الذي لا يملك الرجل حق إرجاع مطلقته إليه. وينقسم الطلاق البائن إلى

قسمين بإعتبار جواز العقد على مطلقته وإن لم تكن في عدته أو عدم جواز ذلك حتى تنكح زوجاً غيره

ثم يطلقها، ففي الحالة الأولى يكون الطلاق بائناً بينونة صغرى أما في الثانية فيكون بائناً بينونة كبرى.

## حكم الطلاق البدعي من حيث وقوعه:

اتفق جمهور الفقهاء على أن من طلق للبدعة يكون آثماً، واختلفوا في وقوعه على قولين:

الفريق الأول: قالوا بوقوع طلاق البدعة، وذهب ذلك جمهور العلماء، ومنهم الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك

والشافعي والحنبلي<sup>١٣</sup>.

واستدلوا ما رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ

فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ " مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر،

<sup>١٢</sup> ابن قدامة، المغني : ج 8 ص 477.

<sup>١٣</sup> ابن رشد، بداية المجتهد : ج 2 ص 64 / الشريبي، مغني المحتاج : ج 3 ص 394 / ابن قدامة، المغني : ج 10 ص 88.

ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء<sup>١٤</sup>.

وفي رواية أخرى لمسلم قال ابن عمر رضي الله عنهما: (فراجعتها وحسبت لها التطليقة التي طلقها<sup>١٥</sup>).

وجه الدلالة: الروايات صريحة في أن الطلقة التي أوقعها ابن عمر رضي الله عنهما كانت في الحيض، وأنها قد حسبت عليه مما يملكه من طلاقات.

الفريق الثاني: قالوا بعدم وقوع طلاق البدعة، وذهب ذلك ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وابن حزم<sup>١٦</sup>.

واستدلوا بما رواه أبو داود بإسناده قال: حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جرجي، أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع قال: كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً؟ قال: طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: إن عبد الله طلق امرأته وهي حائض قال عبد الله: فردها علي ولم يرها شيئاً. وقال: إذا طهرت فليطلق أو ليمسك وقرأ رسول الله ﷺ: {يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ

فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ} <sup>١٧</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ رد زوجة عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عليه، ولم يحتسب تلك التطليقة.

<sup>١٤</sup> رواه الجماعة إلا الترمذي، صحيح البخاري: ج7، ص52 "كتاب الطلاق" - اللفظ له-، صحيح مسلم ج1 ص626 "كتاب الطلاق باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها.

<sup>١٥</sup> صحيح مسلم/ مسلم: ج2 رقم1471.

<sup>١٦</sup> ابن القيم، زاد المعاد: ج4 ص96 / ابن حزم، المحلى: ج9 ص363.

<sup>١٧</sup> رواه أبو داود والنسائي ومسلم وهذا اللفظ "لم يرها شيئاً" لأبي داود. قال ابن حجر وإسناده هذه " فلم يرها شيئاً " على شرط الصحيح. وقد صرح ابن القيم وغيره بأن هذا الحديث صحيح لأنه رواه أبو داود عن أحمد بن صالح عن عبد الرزاق وأخرجه أحمد عن روح بن عبادة عن ابن جريج ورجاله كلهم ثقات ولم يتفرد به عبد الرزاق عن ابن جريج. انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج9 ص353-354.

## مناقشة الفريق الثاني لأدلة الفريق الأول :

لو كان الطلاق البدعي قد لزم ووقع لما كان لأمر النبي **p** لعبد الله ابن عمر بمراجعة زوجته ليطلقها طلبة ثانية في طهر لم يمسه فيها فائدة بل فيه مضرة على الزوجين لأنه يكون تكثيراً لعدد الطلاق وتطويلاً للعدة وتعذيباً للزوجين ، وإنما نهى الله ورسوله **p** على الطلاق البدعي لمنع ودرء الفساد فكيف يأمر النبي **p** ما يستلزم زيادة الفساد.

وحديث ما رواه أبو الزبير هو من أقوى الأدلة وأصرحها، وما يخشى من تدليس أبي الزبير قد زال لأنه صرح بالسماع ومن المعروف عند جمهور المحدثين ان عننة المدلس لا تقبل إلا إذا صرح بالسماع أو الرؤية وهو هنا صرح بالسماع كما أن أبا الزبير ثقة وثبت أكثر أهل العلم يحتجون به إذا قال "عن" ولم يصرح بالسماع ومسلم يصحح ذلك من حديثه فأما إذا صرح بالسماع فقد زال الإشكال وصح الحديث وقامت الحجة<sup>١٨</sup>.

---

<sup>١٨</sup> ابن القيم ، زاد المعاد : ج 5 ص 226.

## المواد التي تتعلق بمسائل الطلاق في قانون الزواج الإندونيسي

لما كتب هذا البحث على أساس المقارنة بين الأحكام الفقهية الإسلامية وبين قانون الزواج بجمهورية إندونيسيا، فلا بد من معرفة مواد الطلاق من هذا القانون.

إن باب الطلاق من قانون الزواج الإندونيسي موضوع برقم 1 لسنة 1974 تحت الباب الثامن وهو بعنوان انفصام عقد النكاح والنتائج المترتبة عليه، وهذا الباب يتكون من أربع مواد مفصلة كما يلي:

المادة 38 : "ينفصم عقد النكاح بسبب: الوفاة أو الطلاق، أو بقرار قضائي".

والمادة 39 : "(1) الطلاق إنما يمكن وقوعه أمام المحكمة بعد أن تبذل جهدها لإصلاح ذات البين.

(2) يجب توافر الأسباب الوجيهة حتى يمكن إيقاع الطلاق بحيث يستحيل على الزوجين أن يعيشا في وفاق كزوجين.

(3) طرق إيقاع الطلاق أمام المحاكم تنظم بقانون خاص.

والمادة 40 : "(1) تقدم دعاوى الطلاق أمام المحاكم.

(2) تنظم طرق تقديم دعاوى الطلاق المشار إليها بالفقرة (1) من هذه المادة بموجب نظام يسن خصيصا لذلك.

المادة 41 : "النتائج المترتبة على فسخ النكاح بالطلاق هي كالآتي:

أ - استمرار واجب الأب والأم القيام برعاية وتربية أبنائهما على أساس مصالح الأبناء وحدهم وإذا حدث خلاف في حق الحضانة فالمحكمة تفصل فيه.

ب - يتحمل الأب كافة مسؤولية الإنفاق على حضانة وتربية الأبناء وفقاً لاحتياجاتهم وفيما إذا اتضح عجز الأب عن الإضطلاع بكامل مسؤوليته فإن المحكمة يمكنها أن تقرر تحميل الأم واجب المساهمة في تحمل النفقات المذكورة.

ت - بإمكان المحكمة أن تلزم الزوج المطلق الإنفاق على مطلقة بتقدير مخصصات للإنفاق على معيشتها أو أي واجب آخر غير ذلك".

وترى الباحثة في هذه المواد انتقادات كثيرة ، كما قد تطرق إليها الباحثون من قبل واقترحوا التعديلات في ذلك لتوافق الشريعة الإسلامية ، منهم الباحث هاريانتو الذي قام بالنقد بشكل دقيق ومفصل<sup>١٩</sup>.

في المادة 38 : نجد عليها انتقادات من ناحية عبارتها ومضمونها، حيث استعمل في العبارة لفظ "الانفصام" للدلالة على قطع رباط الزوجية ، بينما تلك العبارة غير مناسبة في هذا المقام ، لأن لفظ "الانفصام" أصله من الفصم أي الكسر من غير بينونة. إذ عبارة "الانفصام" مع ذكر الأسباب الثلاثة المذكورة في هذه المادة لم تكن صحيحة ، لأن الفراق بسبب الموت يكون مؤبداً وبالتالي أصبحت المرأة بئنة. وقد يكون الفراق غير مؤبد كالطلاق الرجعي. ونلاحظ مما سبق لو استعملت عبارة " انتهاء رباط العلاقة الزوجية" للدلالة على قطع عقد النكاح لكان أحسن.

والمادة 39 : هذه المادة لها علاقة وثيقة بالمادة التي قبلها في مسألة القرار القضائي وهي تبين حقيقة دور المحكمة الدينية في أمر الطلاق، فإنه لا يصح طلاق ولا فسخ ولا أية فرقة بين الزوجين إلا أن يكون أمام المحكمة، فيفهم من ذلك أن لا حق لأي حكم أن يفرق بين ذات البين، وذلك يدل على أن قانون الزواج يعطي المحكمة الدينية سلطة مطلقة في أمر الطلاق ويترع ذلك الحق من يد الرجل. ثم قد ذكرت المذكرة

<sup>١٩</sup> رسالة الماجستير بعنوان دراسة باب الطلاق من قانون الزواج في إندونيسيا ( دراسة نقدية ومقارنة مع الأحكام الفقهية الإسلامية ).

الإيضاحية لقانون الزواج في إندونيسيا بعض المبررات التي يمكن اتخاذها أساسا للطلاق وتبين الأسباب المؤدية إليه، إلا أن بعض الأسباب لم تذكر بعد في قانون الزواج الإندونيسي مثل التفريق للظهار والتفريق للإعسار وغيرها.

والمادة 40 : لم تأت المذكرة الإيضاحية ببيان عن هذه المادة، لأنها ستندمج في القانون الخاص لذلك، وهو تنظيم الحكومة لجمهورية إندونيسيا رقم لعام 1975 بشأن تنفيذ القانون رقم 1 لسنة 1974 عن الزواج ، كما أن جميع الأحكام الإسلامية في القسم الثاني من الباب السادس عشر عن انفصام عقد النكاح وهو ابتداء من المادة 129 حتى المادة 148 جاء ببيان مفصل عن طرق دعاوى الطلاق وكيفية إجراءاته في المحكمة.

والمادة 41 : هي لب موضوع الباحثة وهي عن النتائج المترتبة عن فسخ النكاح بالطلاق وستتطرق إليه الباحثة في الباب الثالث مفصلا من هذه الدراسة.

## آثار الطلاق في الفقه الإسلامي والمجتمع الإندونيسي بمدينة سولو

### آثار الطلاق في الفقه الإسلامي :

#### أولاً : عدة المطلقة.

العدة في اللغة : إحصاء الشيء، فيقال : اعتدت المرأة ، وانقضت عدتها<sup>٢٠</sup>.

وفي الشرع: اسم لمدة تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها من الحمل أو للتعبد أو لتفجعها على زوجها<sup>٢١</sup>.

حكمها: العدة واجبة شرعاً والأصل في وجوبها الكتاب، والسنة، والإجماع<sup>٢٢</sup>.

#### ثانياً : متعة المطلقة.

المتعة في اللغة: مشتقة من متع، والمتاع المنفعة وهو في الأصل هو كل شيء ينتفع به ويتبلغ به ويتزود والفناء يأتي عليه في الدنيا<sup>٢٣</sup>.

شرعاً : " مال يدفعه الزوج لامراته المفارقة في الحياة بطلاق أو ما في معناه بشروط " <sup>٢٤</sup>.

ومعنى قوله: "ما في معناه": أي ما في معنى الطلاق كاللعان والإيلاء والردة وكل فرقة حادثة من قبل الزوج أو بسببه.

---

<sup>٢٠</sup>ابن المنظور، لسان العرب : ج 4 ص 272-275.

<sup>٢١</sup>الشرييني ، الإقناع : ج 2 ص 125 / مغني المحتاج : ج 3 ص 384.

<sup>٢٢</sup>المغني: ج 7 ص 448 / وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي وأدلته : ج 7 ص 625.


<sup>٢٣</sup>لسان العرب: ج 10 ص 204-206 فصل الميم حرف العين، القاموس المحيط: ج 3 ص 86 باب العين فصل الميم.

<sup>٢٤</sup>مغني المحتاج: ج 3 ص 241.



مقدار المتعة : عند النظر في أقوال الفقهاء في مقدار المتعة الواجبة للمطلقة ، نجد أنهم اختلفوا في تحديد مقدارها ، ذلك أن الله سبحانه وتعالى قال:

{ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ ۚ حَقًّا عَلَى الْحَسَنِ }

٢٥ {  .

فالخطاب الموجه للأزواج أن تكون المتعة حسب حالهم يسراً وعسراً، ولا ينظر إلى حال الزوجة لأن الخطاب القرآني موجه للأزواج، وحال الناس يختلف من شخص إلى آخر، لذا فإن الأمر متروك للاجتهاد، وهو مختلف من زمان لآخر، ومن مكان لآخر، ويترك أمر تحديده للقاضي.

### ثالثاً : إلزام النفقة للمعتدة المطلقة.

لغة : النفقة من الإنفاق : وهو الإخراج ، ولا يستعمل إلا في الخير. وجمعها نفقات. وهو ما ينفقه الإنسان ، والنفاق جمع النفقة من الدراهم<sup>٢٦</sup>.

شرعاً : هي كفاية من يمونه من الطعام والكسوة والسكنى<sup>٢٧</sup>.

نفقة وسكنى المطلقة : اتفق الفقهاء فيما بينهم على وجوب النفقة والسكنى للمعتدة من طلاق رجعي، لأن الزوجية مازالت باقية وحق الاستمتاع بالزوجة موجود، لقوله تعالى: { وَعَلَى الْمُؤَلِّدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ

وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا }<sup>٢٨</sup>.

أما المعتدة من طلاق بائن ، فقد اتفقوا على أنها إن كانت حاملاً فلها النفقة والسكنى.

<sup>٢٥</sup> سورة البقرة الآية 236.

<sup>٢٦</sup> الصحاح: ج4 ص1560 فصل النون باب القاف، ابن منظور، لسان العرب : ج12 ص235-236 فصل النون حرف القاف، القاموس المحيط:

ج3 ص296 فصل النون باب القاف.

<sup>٢٧</sup> الدرالمختار: ج2 ص886.

<sup>٢٨</sup> سورة البقرة الآية 233.

وذلك لقوله تعالى: {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ<sup>٢٩</sup>  
وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ<sup>٣٠</sup>.

أما غير الحامل ، فاختلف الفقهاء فيها على ثلاثة مذاهب<sup>٣١</sup> :

المذهب الأول : أنه لا سكنى لها ولا نفقة، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة في رواية.

المذهب الثاني : أن لها السكنى ولا نفقة لها، وهذا مذهب المالكية ورواية عن الشافعية والحنابلة.

المذهب الثالث : أن لها السكنى و النفقة، وهذا مذهب الحنفية وأصحابه.

رابعاً : إلزام المطلق بدفع الأجرة على الرضاع للمطلقة.

الرضاع لغة : مصدر مشتق من رَضَعَ أو رَضِعَ ، رضع أمه ، أي : امتص ثديها ، وامرأة مرضع لها ولد ترضعه  
فإن وصفتها بإرضاع الولد قلت مُرْضِعَةً<sup>٣٢</sup>.

وفي الشرع : " مص من دون الحولين لبناً ثاب عن حمل أو شربه أو نحوه " <sup>٣٣</sup>.

المدة التي تستحق فيها المطلقة الأجرة على الرضاع :

اتفق جمهور الفقهاء على أن المدة التي تستحق المطلقة فيها الأجر على الرضاع حولان فقط ، فلا  
تستحق بعدهما أجرة ، سواء كانت مطلقة طلاقاً رجعيّاً أم بائناً<sup>٣٤</sup>.

وقد استدلوا على ذلك بقوله تعالى : { وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ<sup>٣٥</sup> لِمَنْ

أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَ<sup>٣٦</sup> وَعَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ... }<sup>٣٧</sup>.

<sup>٢٩</sup> سورة الطلاق الآية 6.

<sup>٣٠</sup> المغني: ج 9 ص 289.

<sup>٣١</sup> معجم مقاييس اللغة : ج 2 ص 400-401، لسان العرب : ج 9 ص 484 فصل الرءاء حرف العين.

<sup>٣٢</sup> الروض المربع: ج 2 ص 321.

<sup>٣٣</sup> حاشية رد المحتار ج 3 ص 620 ، الكافي : ج 3 ص 379 ، مغني المحتاج : ج 3 ص 461-462.

وجه الدلالة :

بينت هذه الآية أن أكثر ما يلزم الأب في نفقة الرضاع حولان فقط فإن أبي أن ينفق أكثر منهما لم يجبر ، كما أنه لا حق للأم في المطالبة بأجرة الرضاع بعد الحولين<sup>٣٥</sup>.

ويجدر بنا أن نذكر هنا بأنه يجوز للأبوين فطام الرضيع قبل تمام الحولين ولكن بعد تشاورهما واتفاقهما على ذلك وبشرط عدم الإضرار بالولد وذلك لقوله تعالى بعد ذكر الحولين : { فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ... }<sup>٣٦</sup> أي :

إن أراد الوالدان فطام الطفل عن الرضاع و نقله إلى غذاء آخر قبل الحولين فلهما ذلك ولا حرج عليهما فيه.

#### خامساً : حق الحضانة للمطلقة.

لغة : الحضانة بكسر الحاء : مصدر مأخوذ من حَضَن بكسر الحاء، والحاضنة هي التي تقوم على تربية الصبي ، والحضانة فعلها واحتضنت الشيء جعلته في حضني ، وحضن الصبي يحضنه حضناً وحضانة جعله في حضنه أو رباه<sup>٣٧</sup>.

شرعاً : " حفظ صغير ومعتوه ومجنون عما يضرهم وتربيتهم بعمل مصالحهم "<sup>٣٨</sup>.

<sup>٣٤</sup> سورة البقرة الآية 233.

<sup>٣٥</sup> بدائع الصنائع : ج 5 ص 6 / الجصاص ، أحكام القرآن: ج 1 ص 403-404.

<sup>٣٦</sup> سورة البقرة الآية 233.

<sup>٣٧</sup> الجوهري، الصحاح : ج 5 ص 2101-2102 باب النون فصل الحاء ، القاموس المحيط: ج 4 ص 217 باب النون فصل الحاء.

<sup>٣٨</sup> الإقناع/ للحجاوي: ج 4 ص 157 ، كشاف القناع: ج 5 ص 495-496.

مق يثبت حق المطلقة في حضانة طفلها.

لكي يثبت للأم المطلقة الحق في حضانة صغيرها ينبغي أن تتوفر فيها عدة شروط وهذه الشروط تختلف من مذهب لآخر وبعضها متفق عليه والبعض الآخر مختلف فيه.

اتفق الفقهاء في أن المطلقة لكي تستحق الحضانة يجب أن تتوفر فيها الشروط الآتية<sup>٣٩</sup>:

أولاً- العقل والرشد.

ثانياً- القدرة على الحضانة والقيام بأمر المحضون.

ثالثاً- السلامة من الأمراض.

وأما الشروط التي تختلف الفقهاء في اشتراطها في الأم الحاضنة وهي<sup>٤٠</sup>:

أولاً- الإسلام.

ثانياً- الأمانة في الدين وعدم الفسق .

ثالثاً- خلو الأم من زوج أجنبي.

---

<sup>٣٩</sup> حاشية رد المحتار: ج3 ص555-556، المدونة الكبرى: ج2 ص244-246، مغني المحتاج: ج3 ص454-456، المبدع: ج8 ص230-

235، المغني: ج9 ص297-298.

<sup>٤٠</sup> حاشية رد المحتار: ج3 ص555-556، المدونة الكبرى: ج2 ص244-246، مغني المحتاج: ج3 ص454-456، المبدع: ج8 ص230-

235، المغني: ج9 ص297-298.

## آثار الطلاق في المجتمع الإندونيسي بمدينة سولو

### أسباب اختيار المجتمع الإسلامي بمدينة سولو في الدراسة.

نظراً لارتفاع معدل نسبة الطلاق في إندونيسيا من خلال السنوات المتأخرة، ومما لفت إنتباه الباحثة

للمقالة الصحفية<sup>٤١</sup> التي ذكرت وفقاً للبيانات الصادرة عن المحكمة الدينية في سوراكرتا عن حالات الطلاق

لعام 2010-2011<sup>٤٢</sup>، فكما يلي :

| 2010    |        |              |             | 2011    |        |              |             |
|---------|--------|--------------|-------------|---------|--------|--------------|-------------|
| الرقم   | الشهر  | حالات الطلاق | حالات الخلع | الرقم   | الشهر  | حالات الطلاق | حالات الخلع |
| 1       | يناير  | 25           | 64          | 1       | يناير  | 23           | 44          |
| 2       | فبراير | 19           | 40          | 2       | فبراير | 5            | 40          |
| 3       | مارس   | 21           | 41          | 3       | مارس   | 18           | 57          |
| 4       | أبريل  | 25           | 33          | 4       | أبريل  | 8            | 41          |
| 5       | مايو   | 25           | 47          | 5       | مايو   | 25           | 54          |
| 6       | حوي    | 19           | 53          | 6       | حوي    | 22           | 40          |
| 7       | حولي   | 20           | 35          | 7       | حولي   | 19           | 37          |
| 8       | أغسطس  | 10           | 35          | 8       | أغسطس  | 13           | 30          |
| 9       | سبتمبر | 28           | 47          | 9       | سبتمبر | 24           | 37          |
| 10      | أكتوبر | 20           | 43          | 10      | أكتوبر | 23           | 48          |
| 11      | نوفمبر | 16           | 53          | 11      | نوفمبر | 25           | 36          |
| 12      | ديسمبر | 19           | 52          | 12      | ديسمبر | 26           | 41          |
| المجموع |        | 247          | 543         | المجموع |        | 231          | 505         |

<sup>٤١</sup> الجريدة المنشورة JITU الطبعة 168 الموافق الجمعة تاريخ 9/12/2012.

<sup>٤٢</sup> موقع اللجنة المشرفة للمحكمة الدينية بمدينة سوراكرتا.

يتضح لنا وفق البيانات الصادرة من المحكمة الدينية في مدينة سولو ارتفاع نسبة طلاق الأزواج لزواجهم في عام 2011 بلغت (247) حالة، حيث زاد عن معدل عام 2010 التي بلغت (231) حالة طلاق. ومما يشير الاهتمام أيضاً بزيادة 10٪ نسبة طلاق الزوجات لأزواجهن / الخلع عن معدل عام 2010. ومن الدوافع والدواعي لعرض هذا الموضوع أنه مشكلة إجتماعية خطيرة نعائشه ونعاصره ، ونرى مشكلاته بين الحين والحين ، ونحتاج إلى معرفة أحكامه وما يترتب عليها من آثار مالية ومعنوية وما يلزم من حقوق وواجبات لكلا الزوجين.

فلأسف الكثير يجهل ماله وما عليه في مسألة الطلاق على الرغم من أن الشريعة السمحة صانت تلك الحقوق، مما دفع الباحثة في البحث وإزالة الغموض لاستيعاب أحكام الطلاق ومسائله وقضياه بالمنظور الفقهي مقارنة مع قانون الزواج الإندونيسي و تطبيقات المجتمع الإسلامي الإندونيسي بمدينة سولو.

ومن هنا حيث تقيم الباحثة في إحدى الأحياء الشعبية بمدينة سولو، فمن باب أولى للفرد أن يتعاش مع مجتمعه في ميادين الحياة ، فانطلقت الباحثة من الناحية التي تخصصت فيه، لتقف سوياً يداً بيد في تكوين مجتمع مترابط يشد بعضه بعضاً ، لحماية المطلقة، وإعطاء كل ذي حق حقه، وإيجاد الحلول البديلة ومعالجة الآثار المادية والمعنوية الناتجة عن الطلاق بما وصى به ديننا الحنيف.

### عدة المطلقة في المجتمع الإسلامي الإندونيسي بمدينة سولو.

ذكر (KHI) (تجميع الأحكام الإسلامية) مسألة وقت الانتظار للمرأة بعد فراق زوجها في ثلاث مواد ، وهي المادة 153 وتنص :

1. الزوجة التي انفصم عقد زواجها يجري عليها وقت الانتظار أو العدة ، إلا إذا كان الفراق قبل الدخول وليس بسبب وفاة الزوج.

## 2. عدة المطلقة تنظم على النحو التالي :

- (أ) إذا انقطع حبلى الزواج بسبب الوفاة ، وإن كان قبل الدخول فهي تعد مائة وثلاثين يوماً.
- (ب) إذا انفصم الزواج بسبب الطلاق ، فعدة ذوات الحيض ثلاثة قروء أي مع ما لا يقل عن تسعين يوماً. وبالنسبة لغير ذوات الحيض فعدهم تسعون يوماً.
- (ت) إذا انفصم الزواج بسبب الطلاق وكانت الزوجة المطلقة حاملاً ، فعدها حتى أن تضع.
- (ث) إذا انقطع حبلى الزواج بسبب الوفاة ، وكانت الزوجة المتوفى عنها حاملاً ، فعدها حتى أن تضع.

## 3. لاعددة للزوجة المطلقة قبل الدخول.

4. وبالنسبة للزواج الذي انفصم عقده بسبب الطلاق ، ويتم احتساب فترة الانتظار منذ أن يصدر قرار نظام المحكمة الدينية التي تملك سلطات قانونية قائمة. وأما في حين انقطاع حبلى الزواج بسبب الوفاة ، ففترة الإنتظار تحسب من وفاة الزوج.

5. عدة الزوجة المطلقة وهي من ذوات الحيض ، ولكن في حين وقوع الطلاق عليها لم تكن تحيض بسبب الرضاعة الطبيعية ، فعدها ثلاثة قروء.

6. وفي حالة وجود ظروف في الفقرة 5 لا يرجع إلى الرضاعة الطبيعية ، فعدها سنة واحدة ، ولكن إذا كان في تلك الفترة جاءها الحيض فترجع عدتها ثلاثة قروء.

المادة 154 : إذا كانت الزوجة المطلقة طلبة رجعية وفي فترة عدتها المشار إليها في الفقرة 2 (ب) ، وفي الفقرة 5 ، والفقرة 6 من المادة 153 ، توفي عنها زوجها ، فعدها تتحول إلى أربعة أشهر وعشرة وتحسب من وفاة زوجها.

المادة 155 : الزوجة التي انقطع حبلى زواجها بسبب الخلع ، أو الفسخ ، أو اللعان فعدها عدة الطلاق.

يتبين لنا من هذه المواد القانونية ، أنها جاءت على أساس مصدرها الشريعة الإسلامية ولكن الباحثة تنتقد وإن لم يكن خطأ فادح في مسألة تحديد المدة الزمنية حيث حدد الشارع المدة الزمنية للمعتدة المطلقة بالقرء أو الأشهر<sup>٤٣</sup>، علما أن الأشهر منها ما يكون 29 يوما ومنها ما يكون 30 يوما. باختلاف المواد القانونية التي حددت المدة الزمنية بتعدد الأيام.

### متعة المطلقة في المجتمع الإسلامي الإندونيسي بمدينة سولو.

لم يذكر قانون الزواج في إندونيسيا شيئاً عن متعة الزوجة المطلقة، وكذا المذكرة الإيضاحية له. إلا أن (KHI) ذكرها من ضمن الباب السابع عشر في القسم يشمل ثلاث مواد هي :

المادة 158: يجب على الزوج دفع المتعة لزوجته المطلقة مع الشروط التالية :

(أ) المهر غير المسمى في العقد وهي غير مدخول بها.

(ب) كون الطلاق من قبل الزوج.

المادة 159 : يستحب دفع المتعة من قبل الزوج المطلق دون قيد أي شرط في المادة 158.

المادة 160 : مقدار المتعة على حسب قدرة وطاقة الزوج.

يتضح لنا من هذه المواد القانونية ، أن مسألة المتعة في (KHI) فتتماشى مع روح الشريعة الإسلامية

. وكما قال الله عزوجل : { وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَىٰ أَلْوَسِئِ قَدَرُهُنَّ وَعَلَىٰ أَلْمَقَتَرِ قَدَرُهُنَّ مَتَّعًا

بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَىٰ الْحَسَنِينَ }<sup>٤٤</sup>.

---

<sup>٤٣</sup> قد ذكرنا ذلك بالتفصيل في الباب الثالث المبحث الأول ص 69-86.

<sup>٤٤</sup> سورة البقرة الآية 236.



فالخطاب الموجه للأزواج أن تكون المتعة حسب حالهم يسراً وعسراً، ولا ينظر إلى حال الزوجة لأن الخطاب القرآني موجه للأزواج، وحال الناس يختلف من شخص إلى آخر، لذا فإن الأمر متروك للاجتهاد، وهو مختلف من زمان لآخر، ومن مكان لآخر، ويترك أمر تحديده للحاكم المسلم.

والمتعة من حقوق المطلقة التي طلقها زوجها ويعتبر في المادة القانونية للمحكمة الدينية الإندونيسية هي آخر هدية يقدمها المطلق لطليقته سواء أكان مالا أو ملبساً أو نحو ذلك.

### نفقة المعتدة في المجتمع الإسلامي الإندونيسي بمدينة سولو.

الطلاق يحدث بسبب الزوج الذي طلق زوجته ، وفقاً لأحكام المادة 41 من قانون الزواج رقم 1 عام 1974 عن النتائج المترتبة على فسخ النكاح بالطلاق بما ينصه الفقرة ت:

" بإمكان المحكمة أن تلزم الزوج المطلق الإنفاق على مطلقة بتقدير مخصصات للإنفاق على معيشتها أو أي واجب آخر غير ذلك ".

من هنا يتضح لنا على الزوج المطلق أن يلتزم بواجباته المادية من إعطاء حق المتعة للزوجة التي لم يسم لها مهر بعد الدخول وقد يكون مالا أو أشياء ذات قيمة وذلك يكون على حسب إرادة الزوج المطلق المتفق عليه.

وإلزامه النفقة للزوجة المطلقة في وقت العدة ويطلق عليه في المحكمة الدينية بنفقة العدة ويكون بقدر استطاعة الزوج المطلق حيث يقدر مبلغا من المال المتفق عليه لتكون من حقوق الزوجة المطلقة الغير ناشرة.

وبموجب القوانين المدنية وحكم الشرع إلزام المطلق بالنفقة للمعتدة طليقته والقيام بواجباته لأبنائه من توفير السكن وسائر لوازم المعيشة لهما.

وإذا لم يقيم الزوج المطلق بواجباته فيمكن للزوجة المطلقة رفع قضية ضده تطالب بحقوقها وحقوق أبنائها ، فحقوق الزوجة هي واجبات الزوج نحو زوجته فهو ملزوم على أدائه ، فكما نصت بجميع الأحكام الإسلامية المادة 81 الآية 1 و2 :

(1) " يجب على الزوج توفير المأوى لزوجته وأبنائه أو لطليقته التي لا تزال في العدة".

(2) " أن يكون المأوى ممكناً للمعيشة سواء أثناء العلاقة الزوجية أو في العدة للمطلقة أو في العدة للمتوفي عنها زوجها " .

وعند حدوث النزاع بشأن تحديد مقدار المبلغ يسلم الأمر للقاضي وفي ظل المشاورات يصدر القاضي حكماً يرضي كلا الطرفين.

وهكذا النفقة في القانون الأندونيسي مثل ما ألزمه الشرع وبما وصى به ديننا الحنيف.

## حق الرضاعة والحضانة للمطلقة في المجتمع الإسلامي الإندونيسي بمدينة سولو.

ذكر (KHI) عن مسألة الرضاعة في المادة 104 والتي نصت: "(1) جميع تكاليف رضاعة الطفل يتحمله والده، إذا توفي الوالد فتكاليف الرضاعة يتحملها الشخص الذي يلزم عليه توفير نفقة والده أو ولي الأمر. (2) الرضاعة الطبيعية هي الأفضل لمدة عامين ويمكن أن يتم الفطام في أقل من عامين بموافقة والده وأمه".

وأما عن الحضانة فقد ذكر قانون الزواج لجمهورية إندونيسيا رقم 1 لسنة 1974 في المادة: 41 بالفقرة (1) أن الأب والأم يستمران بالقيام برعاية وتربية أبنائهما على أساس مصالحهما. وذكر في الفقرة (ب) من نفس المادة أن الأب هو الذي يتحمل الإنفاق على حضانة وتربية الأطفال حسب قدرته وطاقته المادية.

ثم ذكر مرة أخرى في المادة : 45 بالفقرة (1) أنه يجب على الوالدين كليهما رعاية وتربية أبنائهما على أحسن الوجوه. وبالفقرة (2) أنه يستمر الواجب المذكور بالفقرة (1) من هذه المادة حتى يتزوج الأبناء ، أو يستطيعوا الإستقلال بأمورهم ، ويبقى هذا الواجب قائماً وإن انفصل الوالدان عن بعضهما بالطلاق.

من هذه المواد القانونية يتبين لنا وجوب الحضانة على الوالدين تجاه أبنائهما وإن حدث الفراق بينهما - خاصة في حق الأم على حضانة الأطفال الصغار-.

وقد ذكر جميع الأحكام الإسلامية في الباب السابع عشر في قسم الثالث منه في المادة: 156 عن الآثار المترتبة من فراق الزوجين بسبب الطلاق. وكما طبيعة هذا التجميع وهو أكثر تفصيلاً وبياناً من قانون الزواج ، وكذا في هذه المسألة.

نصت المادة : 156 من تجميع الأحكام الإسلامية :

نتيجة الفرقة بين الزوجين بسبب الطلاق هي :

(أ) الأطفال الذين لم يبلغوا سن التمييز تكون حضانتهم عند والدتهم ، إلا إذا توفيت الوالدة ، ثم تعمل الاستعاضة من : (1) النساء وإن علت من جهة الأم. (2) الأب. (3) النساء وإن علت من جهة الأب. (4) شقيقة الطفل. (5) النساء لأقارب الدم من جهة الأم. (6) النساء لأقارب الدم من جهة الأب.

(ب) الأطفال الذين قد بلغوا سن التمييز يحق لهم اختيار من قام بحضانتهم من الأب أو الأم.

(ت) إذا لم يستطع الحاضن ضمان سلامة الطفل الجسدية والروحية، على الرغم أنه قد استوفى نفقاته وأجرة حضنته ، فبناء على طلب أقارب الطفل ، يمكن للمحكمة الدينية أن تنقل حق الحضانة إلى غيره من الأقارب الآخرين الذين لديهم حق حضانة هذا الطفل.

(ث) جميع تكاليف الحضانة ونفقات الطفل يتحمله والده حسب قدرته وطاقته المادية ، على الأقل حتى يكبر الطفل ويستطيع أن ينفق على نفسه 21 عاماً.

(ج) إذا حدث الخلاف فيما يتعلق بالحضانة ووجوب نفقات الأطفال، فالمحكمة الدينية تقرر أحقيتها بناء على فقرة (أ) ، (ب) ، (ت) ، (ث) السابقة.

(ح) ويمكن للمحكمة أيضا على حسب قدرة الأب المادية أن يحدد مقدار التكلفة الإجمالية للرعاية وتربية الأطفال الذين هم في غير حجره.

من هذه المادة يتبين لنا أن قانون الزواج لجمهورية إندونيسيا رقم 1 لسنة 1974 وتجميع الأحكام الإسلامية في هذه المسألة خاصة يتهم بمصالح الأطفال المحضونين ، حتى أنه أوجب الحضانة وجميع تكاليفها على الوالدين خاصة على الأب بحسب قدرته وطاقته المادية .

## نتائج البحث

هذا الفصل هو استنتاج ما توصلت إليه الباحثة لآثار الطلاق في معرفة مدى موافقتها ومخالفتها للأحكام الشرعية وتطبيقاتها في الواقع حيث يشمل من مبحثين:

### المبحث الأول: موافقات قانون الزواج الإندونيسي المتعلق بالطلاق مع الفقه الإسلامي.

يستحب إيقاع الطلاق أو إثبات الطلاق في المحكمة الدينية أو المدنية، وذلك من أجل مراعاة حقوق الزوجين ، ودور المحكمة في هذا الأمر أن تبذل جهدها في إصلاح ذات البين وتسهيل أمرهما ، ولكن إذا استعصى الأمر فعلى القاضي أن ينصف بينهما ويحفظ للمرأة حقوقها. كما للمرأة حقوق فعلية أيضاً واجبات يجب أن تلتزم بها كما حثت الشريعة الإسلامية في إطار الطلاق.

وبموجب ما تقرره المحكمة الدينية الإندونيسية من إصدارات للحكم وبعد إجراء الباحثة الإحصائية التي قامت بها في العينات التي قد ذكرناها مسبقاً ، نستنتج من ذلك الأمور والأحكام التي توافق الشريعة الإسلامية فمن آثار الطلاق المتعلقة بالزوجة أن لها العدة و المتعة و النفقة و الحضانة.

فشرع الإسلام العدة وجاءت قوانين المحكمة الدينية الإندونيسية تنص على ذلك فالعدة للمرأة المطلقة الغير حامل المدخول بها وهي من ذوات الحيض ثلاثة قروء وهو الطهر. وإذا كانت لم تحض بعد فعدتها ثلاثة أشهر. وإذا كانت غير مدخول بها فلا عدة لها. والمتوفي عنها زوجها تعتد أربعة أشهر وعشرا. وأما الحامل فعدتها الوضع. وإن كانت هناك إشكاليات في قوانين المحكمة الدينية الإندونيسية سنذكرها لاحقاً.

ومن آثار الطلاق المتعة حيث تماشت قوانين المحكمة الدينية مع الشريعة الإسلامية ولكن للأسف الشديد جهل الكثير من المجتمع الإسلامي الإندونيسي وخاصة المرأة فأسرف هذا الحق.

وعندما نتحدث عن النفقة نجد أن قوانين المحكمة الدينية الإندونيسية تتفق مع الشريعة الإسلامية فيلزم الأب النفقة ويكون ذلك المعروف كما يتعارف الناس في هذا البلد بل وإنها شملت في الحقوق في مسألة الملكية حيث إذا تم الطلاق يقسم الملكية التي حصلوا عليها من خلال فترة الزواج فيما بينهما بالمساواة وإن لم يكن الشارع شرع ذلك إلا أن قوانين المحكمة الدينية الإندونيسية تنص على ذلك. حفاظا على حقوق المرأة وحتى يفكر مليا الرجل في إتخاذ قرار الطلاق.

وإذا تكلمنا عن الرضاعة والحضانة نجد أن كل من قانون المحكمة الدينية الإندونيسية مع قانون حماية الطفل مكتملا لكل منهما فجأت بما وصى به ديننا الحنيف بأن الرضاعة والحضانة من حقوق الأولاد على أبويهم ماداموا لم يبلغوا سن التمييز. فعلى الوالد أن ينفق قدر استطاعته. والأم أحق بحضانة أولادها. وإذا بلغ الأولاد سن الرشد فلهم الإختيار في حضانتهم ورعايتهم. وإن لم تتطرق لذلك بالتفصيل فحروفه متماشية مع روح الشريعة الإسلامية ولكن مضمونه مبهم.

### المبحث الثاني: مخالقات قانون الزواج الإندونيسي المتعلق بالطلاق مع الفقه الإسلامي.

للمحكمة الدينية دور فعال في أمر الطلاق ، فقد يكون حكم المحكمة يفصل بين الخصمين ، وقد تكون هي مثل مكتب الإرشادات والتوجيهات. ولكن مع ذلك نجد للأسف خلل أو نقص في قوانين المحكمة الدينية الإندونيسية و تطبيقات المجتمع المخالفة للشريعة الإسلامية.

فهناك إشكالية في إحتساب العدة عند إثبات الطلاق حيث أن القوانين تقتضي أن تعدد المطلقة من تاريخ وقوع الطلاق فبالعودة إلى قانون تجميع الأحكام الإسلامي نجده ينص على تاريخ تصريح بالطلاق.

فهنا الإشكالية بصفة خاصة في نفقة العدة فهي تستحق ذلك بعد ثبوت صك الطلاق وكأن القضاء الديني الإندونيسي لا يعترف بالطلاق الواقع خارج ساحة القضاء.

ولانستطيع أن نتطرق لحق المتعة لأن الكثير منهن أهدرن هذا الحق بسبب جهلهن وعدم معرفتهن للأموال الشرعية والقانونية.

وأما في مسألة النفقة وإن كان قد بذل الحاكم أقصى جهده لتحقيق العدالة إلا أننا نرى أن ليس هناك عقوبة رادعة للزوج المطلق فيكتفى بإلزامه قولاً لذا نجد الكثير منهم بتهاون في ذلك وقد لا يؤدي واجبه على أكمل وجه وتقع المسؤولية في عاتق المرأة المطلقة.

وأما في الرضاعة والحضانة نجد في الواقع مطبق للشرعية في حال أنه صغير فالأم أحق به. ولكن نجد هذا الحال حتى وإن بلغ سن التمييز فلا يخير لأن الأب قد تجرد من واجباته من البداية عندما كان في أمس الحاجة إهتمام والده له فكيف يعتني به في بلوغه.

## توصيات البحث

لا تزال ظاهرة إرتفاع معدلات الطلاق من أبرز المشكلات في مجتمعنا وباتت تقلق الجميع وتؤرقه مما يستوجب لزوماً الوقوف عندها ومعالجتها بنحو أسرع حيث تشير الإحصائية ببلوغ القضايا الزوجية في بعض المحاكم الدينية 80 بالمائة من عدد القضايا المرفوعة.

مما يلقي الضوء على المسؤولية الاجتماعية للإسهام بتعزيز دورها بالمحافظة على حقوق الأسرة وإستقرار المجتمع عبر المبادرة بإيجاد الحلول الناجحة للتصدي لمثل ذلك و المساهمة في التوفيق بين الزوجين في كثير من المشكلات الأسرية حتى لا تصل إلى مرحلة يكون الطلاق فيها هو بادئ الحلول لأحد الطرفين أو كلاهما. وهنالك في المجتمع كم سمعنا أو قرأنا عن الكثير من حالات الطلاق مع الأسف من دون أدنى تفكير أو روية بل ربما لأتفه الأسباب تقودها نزوات الطيش والجهل يحدث الطلاق.

ومن هذا الإطار هناك نقاط مهمة توصي بها الباحثة :

1. تعريف الناس وتنقيفهم بالشرائع الدينية وقانون الأحوال الشخصية في موضوع الطلاق ومسائله حتى يستطيعوا العمل طبقا للقواعد الشرعية والقانونية.
2. على الحكومة تشكيل لجنة عليا في الدولة لصياغة مواد التقنين من العلماء وأساتذة الجامعات المختصة في هذا الأمر. ويمكن الاستفادة من التجارب السابقة للتقنين.
3. إلزام ما قبل الزواج بالمشاركة في دورات تثقيفية بحيث يعلم كلا الطرفين ماعليه من حقوق وواجبات وكيف يتصرف عندما يصبح الأمر غير قابل للتحسن.
4. يجب نشر التوعية من خلال المنشورات وعن إلقاء دورات تثقيفية ومحاضرات وندوات لذلك يجب على المجتمع أن يتكاتف يدا بيد في إيجاد الحلول ومعالجة الأمور بشتى الوسائل والطرق لتوصلنا إلى نتيجة أسلم.
5. عند حدوث الطلاق يجب مراعاة إلتزاماته وآدابه من كلا الطرفين، واحتواء الأولاد من التشريد والضياع وبذل الجهد في استقرارية الإهتمام والرعاية للأولاد من كلا الجانبين لأنهما جيل المستقبل.
6. إنشاء الجمعيات في توفير مشاريع عمل للمرأة المطلقة ومساعدتها حتى لاتتجرف مع الظروف القاسية إلى الانحراف والضلال. والله أعلم.

## المصادر والمراجع

### أحكام القرآن

الإمام أبو بكر أحمد الرازي الجصاص ، ( 305-370هـ) . الناشر : دار الفكر - بيروت.

### بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت 587هـ) ، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت،  
الطبعة الثانية، عام 1402هـ - 1982م.

### بداية المجتهد ونهاية المقتصد

أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي الشهير (ت 595هـ) ، الناشر :  
دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى 1995م.

### حاشية رد المختار على الدر المختار

محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي الشهير بابن عابدين (ت1252هـ)، الناشر: دار الفكر -  
بيروت، الطبعة الثانية، عام 1386هـ - 1966م.

### الدر المختار بشرح تنوير الأبصار

محمد علاء الدين بن علي بن محمد بن علي الحصكفي (ت 1088هـ) ، الناشر: دار الفكر - بيروت،  
الطبعة الثانية، عام 1386هـ - 1966م.

### رد المختار على الدر المختار

محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي الشهير بابن عابدين (ت1252هـ)، الناشر: المطبعة  
الأميرية، الطبعة الأولى، عام 1271هـ.

### الروض المربع بشرح زاد المستنقع

منصور بن يونس البهوتي (ت 1051هـ)، الناشر دار الفكر - بيروت.



## الروضة الندية شرح الدرر البهية

أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري ، الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

## زاد المعاد في هدى خير العباد

الإمام أبو عبد الله بن القيم الجوزي (ت 751هـ)، الناشر : دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية ، 1392هـ - 1972م.

## صحيح البخاري

الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت.

## صحيح مسلم

الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت 261هـ)، الناشر : دار الفكر - بيروت.

## فتح الباري بشرح صحيح البخاري

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) ، الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

## الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع

شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب (ت 977هـ)، الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

## الإقناع

أبو النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي (ت 968هـ) ، تصحيح وتعليق : عبد اللطيف محمد موسى السبكي ، الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

## الكافي

شيخ الإسلام أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ، تحقيق: زهير الشاويش ، الناشر :  
المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثالثة ، عام 1402هـ - 1982م.

## كشاف القناع عن متن الإقناع

الشيخ منصور بن يونس إدريس البهوتي (ت 1046هـ)، الناشر : دار الفكر للطباعة - بيروت ، عام  
1402هـ - 1982م.

## لسان العرب

العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف ابن منظور الإفريقي المصري (ت 711هـ) ،  
الناشر : دار الإحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الثالثة ، عام 1999م.

## المبدع شرح المقنع

أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت 884هـ) ، الناشر : المكتب الإسلامي -  
بيروت ، عام 1980م.

## المبسوط

شمس الدين السرخسي ، الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ، الطبعة الثالثة ، عام  
1978م.

## المدونة الكبرى

للإمام مالك بن أنس الأصبحي رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن  
قاسم ، الناشر : دار الفكر - بيروت.

## معجم مقاييس اللغة

أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ) ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ، الناشر  
: مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده - مصر ، الطبعة الثانية ، عام 1390هـ - 1970م.

المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت620هـ)، الناشر : دار الكتاب العربي، عام 1392هـ  
-1972م.

مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج

محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت997هـ)، الناشر : دار الفكر - بيروت.

الموسوعة الفقهية الكويتية

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، دولة الكويت ، مصدر الكتاب .[www.al-islam.com](http://www.al-islam.com).

دراسة باب الطلاق من قانون الزواج في إندونيسيا

رسالة ماجستير للطالب هاريانتو، الجامعة المحمدية - سوراكرتا عام 2010م.

الجريدة المنشورة JITU الطبعة 168 الموافق الجمعة تاريخ 9 / 12 / 2012